موقف علي (ع) في الحديبية



جعفر مرتضى العاملي

موقف علي عليه السلام في الحديبية..

الطبعة الثالثة

1430هـ - 2009م.

المركز الإسلامي للدراسات

موقف علي عليه السلام في الحديبية..

السيد جعفر مرتضى العاملي

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله الطاهرين..

وبعد..

فإن بعض المصادر قد تحدثت عن موقف لأمير المؤمنين «عليه السلام» تجاه رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لا يتلاءم مع ما عرف عنه «عليه السلام» من انقياد تام لله سبحانه ولرسوله، فقد ذكرت: أنه «عليه السلام» لم يستجب لطلب النبي «صلى الله عليه وآله» بمحو اسمه من الوثيقة التي كان «عليه السلام» يكتبها بينه «صلى الله عليه وآله» وبين سهيل بن عمرو ممثل المشركين، وقال له: ما كنت لأمحو اسمك يا رسول الله!!

ونحن في هذا البحث قد عالجنا هذه القصة،

وأوضحنا وجه الصواب فيها، ولعلنا نكون بذلك قد أسهمنا في تبديد الشبهات التي يثيرها بعض من يطلق أحكامه، من غير أن يكلف نفسه عناء البحث والتمحيص ومحاكمة النصوص بصورة سليمة وقويمة، فيقع ويوقع غيره ـ بسبب ذلك ـ في متاهات كان الأجدر أن لا يقع هو ولا غيره فيها، لو أنه سلك سبيل الإنصاف وتجنب سبيل الخلاف والإختلاف.

نسأل الله أن يهدينا سبيل الرشاد، ويوفقنا لكل ما فيه خير وصلاح وسداد، إنه خير مأمول، وأكرم مسؤول.

الحدث المشكوك:

يذكر أهل الحديث والسيرة: أنه لما كانت هدنة الحديبية فيما بين رسول الله «صلى الله عليه وآله» وبين مشركي مكة، كان الذي تولى كتابة صحيفة الصلح هو أمير المؤمنين علي «عليه السلام». وهذا مما لا شك فيه، ولا شبهة تعترية.

غير أن فريقاً من الرواة والمؤرخين، ومنهم

البخاري أيضاً يقولون: إنه «صلى الله عليه وآله» أمر علياً أن يكتب حينئذٍ في بداية كتاب الصلح:

بسم الله الرحمن الرحيم، فاعترض على ذلك سهيل بن عمرو ممثل المشركين، قائلاً: لا أعرف هذا، ولكن اكتب: باسمك اللهم.

فقال «صلى الله عليه وآله»: اكتب باسمك اللهم.

فكتب علي «عليه السلام» ذلك.

ثم قال «صلى الله عليه وآله» لعلي: اكتب: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو.

فكتب، فاعترض عليه سهيل بن عمرو، وقال: لو نعلم أنك رسول الله، ما قاتلناك ولا صددناك، ولكن اكتب اسمك واسم أبيك.

فأمر «صلى الله عليه وآله» علياً بمحوها.

فقال: لا والله، لا أمحاك أبداً.

أو قال: إن يدي لا تنطلق بمحو اسمك من النبوة.

أو قال: ما أمحو اسمك من النبوة أبداً.

أو ما كنت لأمحو اسمك من النبوة.

أو قال: «لا أمحوه أبداً».

وفي نص البخاري عن البراء بن عازب: «ما أنا بالذي أمحاه».

فمحاه «صلى الله عليه وآله»، أو فقال له «صلى الله عليه وآله»: ضع يدي عليها. أو: أرني إياها.

فأراه. فمحاه بيده. أو: فأخذه رسول الله، وليس يحسن أن يكتب، ثم قال: أكتب. الخ..

وعند ابن حبان: أنه «صلى الله عليه وآله» أمر علياً بمحو اسمه مرتين، فأبى ذلك فيهما معاً (1).

(1) راجع المصادر التالية: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص34 و 35 والجامع لأحكام القرآن ج16 ص275 - 277 وروح المعاني ج9 ص5 وعمدة القارئ ج14 ص12 و 13 وج13 ص275 و تفسير القمي ج2 ص312 و 313 وتفسير نور الثقلين ج5 ص52 و 53 وتفسير الصافي ج5 ص35 و 36 وتفسير البرهان ج4 ص192 وحبيب السير ج1 ص372 وتفسير الميزان ج18 ص267 ومجمع البيان ج9 ص118 وبحار الأنوار

ج20 ص352 و 359 و 333 و 371 و 363 و 357
وج33 ص314 وصحيح مسلم ج5 ص173 و 174
وتاريخ الخميس ج2 ص21 والسيرة الحلبية ج3 ص20
والسيرة النبوية لدحلان ج2 ص43 والكامل في التاريخ
ج2 ص204 وج3 ص320 وتاريخ الأمم والملوك ج2
ص636 وشرح بهجة المحافل ج1 ص316 و 317
والمواهب اللدنية ج1 ص128 وصحيح البخاري ج2
ص73 وتاريخ الإسلام للذهبي (المغازي) ص390
ودلائل النبوة للبيهقي ج4 ص146 و 147 وحدائق
الأنوار ج2 ص616 والأموال ص232 و 233 وتفسير
القرآن العظيم ج4 ص202 وتفسير الخازن ج4 ص156
و 157 وكشف الغمة ج1 ص210 والإرشاد للمفيد ج1
ص120 وإعلام الورى ص97 وسبل الهدى والرشاد ج5
ص54 و 53 ونهاية الإرب ج17 ص230 وأصول
السرخسي ج2 ص135 والإحسان بترتيب صحيح ابن
حبان ج11 ص222 و 223 ومستند أبي عوانة ج4
ص237 و 239 وصبح الأعشى ج14 ص92 والعثمانية
ص78 وتاريخ ابن الوردي ج1 ص215 وخصائص
الإمام علي عليه السلام للنسائي ص150 وإحقاق الحق

وعند أحمد وغيره: ـ بعد أن ذكروا رفض علي محو اسمه ـ قالوا: «فأخذ النبي «صلى الله عليه وآله» الكتاب، وليس يحسن أن يكتب، فكتب مكان رسول الله: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله أن لا يدخل الخ..» (1).

وعن محمد بن كعب: أنه «عليه السلام» جعل

(الملحقات) ج8 ص419 و 420 و 637 و 638 و 641 و 642 وج18 ص361 عن بعض من تقدم وعن مصادر أخرى فليراجع. وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج2 ص275 ومناقب آل أبي طالب ج3 ص214.

(1) مسند أحمد ج4 ص298 والكامل في التاريخ ج2 ص204 وفي بعض المصادر: فأخذ رسول الله «صلى الله عليه وآله» الكتاب فمحاه وليس يحسن أن يكتب الخ.. وخصائص علي بن أبي طالب للنسائي ص150 و 151 وفي هامشه عن تاريخ بغداد وعن سنن البيهقي ج8 ص5 وعن مستدرك الحاكم ج3 ص120 وعن مشكل الآثار ج4 ص173 وعن الرياض النضرة ج2 ص191 وعن فضائل الخمسة من الصحاح الستة ج2 ص233 ـ 336.

يتلكأ، ويبكي، ويأبى أن يكتب إلا محمد رسول الله. فقال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتب، فإن لك مثلها، تعطيها وأنت مضطهد. فكتب ما قالوا [(1)].

---

(1) راجع: السيرة النبوية لدحلان ج2 ص43 والسيرة الحلبية ج3 ص20 ومجمع البيان ج9 ص119 ومناقب آل أبي طالب ج3 ص214 وبحار الأنوار ج20 ص335 وج33 ص314 و 316 و 317 وسبل الهدى والرشاد ج5 ص54 وتاريخ الإسلام للذهبي (المغازي) ص390 ودلائل النبوة للبيهقي ج4 ص147.

وعن وعد النبي «صلى الله عليه وآله» لعلي بأن له مثلها وهو مقهور راجع أيضاً: تاريخ الخميس ج2 ص21 والكامل في التاريخ ج2 ص204 وحبيب السير ج1 ص372 وتفسير البرهان ج4 ص193 وبحار الأنوار ج20 ص352 و 357 وتفسير االقمي والخرايج والجرايح،وغير ذلك كثير والخصائص للنسائي (ط التقدم بمصر) ص50 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص190 وج 2 ص588 والمغني لعبد الجبار ج16 ص422 وينابيع المودة ص159 وصبح الأعشى ج14 ص92.

الطعن في عصمة الإمام:

هذا، وقد اختلفت هذه الروايات في مضامينها كثيراً. ولا نريد تتبع ذلك، ولكننا نريد أن نشير إلى مؤاخذة سجلها البعض هنا على أمير المؤمنين «عليه السلام» بأنه قد خالف أمر رسول الله له بمحو ما كتبه. ولئن كانت الشيعة يحشدون الشواهد الكثيرة، والمتوافرة على مخالفات صدرت من الصحابة لأوامره «صلى الله عليه وآله» بما فيها تلك المخالفات الصريحة، والقبيحة، والمؤذية له «صلى الله عليه وآله»، فإن علياً «عليه السلام» قد وقع في نفس المحذور الذي وقع فيه غيره. فكيف يدعي له الشيعة العصمة دون سائر الصحابة؟!

وقال السرخسي: «كان هذا الإباء بالرأي في مقابلة النص» (1).

وقد وجّه البعض للسيد المرتضى سؤالاً يقول:

---

(1) أصول السرخسي ج2 ص135.

«ما جواب من قدح في عصمة مولانا أمير المؤمنين «عليه السلام» بما جاء مستفيضاً في امتناعه على النبي «صلى الله عليه وآله»، من محو «بسم الله الرحمن الرحيم» من المكاتبة العام المعاصات بسهيل بن عمرو (1) حتى أعاد (2) النبي «صلى الله عليه وآله» وترك يده عند محوها.

فقال: «ليس يخلو من أن يكون قد علم أن النبي «صلى الله عليه وآله» لا يأمر إلا بما فيه مصلحة. ويقتضيه الحكمة والبينات، وأن أفعاله عن الله سبحانه وبأمره. أو لم يعلم.

فإن كان يعلم ذلك، فلم خالف ما علم؟!

وإن كان لم يعلمه، فقد جهل ما يدعيه العقول من عصمة الأنبياء من الخطأ، وجوّز المفسدة فيما أمر به النبي «صلى الله عليه وآله» لهذا إن لم يكن قطع بها.

---

(1) في العبارة حزازة ظاهرة إلى درجة أنها أصبحت غير مفهومة.

(2) لعل الصحيح:عاد.

وهل يجوز أن يكون أمير المؤمنين «عليه السلام» توقف عن قبول الأمر لتجويزه أن يكون أمر النبي معتبراً له ومختبراً؟! مع ما في ذلك لكون النبي «صلى الله عليه وآله» عالماً بإيمانه قطعاً. وهو خلاف مذهبكم. ومع ما فيه من قبح الأمر على طريق الاختبار بما لا مصلحة في فعله على كل حال.

فإن قلتم: إنه جوّز أن يكون النبي «صلى الله عليه وآله» قد أضمر محذوفاً، يخرج الأمر به من كونه قبيحاً..

قيل لكم: فقد كان يجب أن يستفهمه ذلك، ويستعلمه منه، ويقول: فما أمرتني قطعاً من غير شرط أضمرته أولاً» (1).

انتهى كلام هذا الذي أراد أن يجعل من هذه القضية ذريعة للطعن في عصمة الإمام عليه الصلاة و السلام.

---

(1) رسائل الشريف المرتضى ج1 ص441 و 442 المسائل الطرابلسيات.

ونحن فيما يلي نذكر إجابات السيد المرتضى «رحمه الله»، وبعض الأعلام، ثم نضيف ما يفيد في المزيد من جلاء الحقيقة، وإبطال الباطل، فنقول:

إجابة المرتضى رحمه الله وآخرين:

لقد أجاب السيد المرتضى «رحمه الله» على الشبهة المذكورة آنفاً ـ ووافقه غيره على ذلك ـ بما مفاده:

أنه قد سلم بأن هذا الأمر قد صدر عن علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، ولكنه يرفض أن يكون دالاً على عدم عصمته صلوات الله وسلامه عليه، لأنه لم يصدر منه على سبيل التمرُّد، والعصيان، إذ ليس الأمر على سبيل الإيجاب.

قال «رحمه الله»:

«إن النبي «صلى الله عليه وآله» حينما أمر علياً «عليه السلام» بمحو كلمة «رسول الله» وإثبات اسمه الشريف، بدون هذه الكلمة، فإنه قد استكبر ذلك واستعظمه. وجوّز أن يكون «صلى الله عليه وآله» إنما

قال: افعل ذلك مرضياً لسهيل وإن كان لا يؤثر، ولا يريد فعله. بل يؤثره التوقف عنه فتوقف حتى يظهر من النبي «صلى الله عليه وآله» أنه لذلك مؤثر. وأنه أمر حقيقي بالمحو، فصبر علي «عليه السلام» على ذلك على مضض شديد.

وقد يثقل على الطباع ما فيه مصلحة من العبادات كالصوم في الحر».

ثم ذكر «رحمه الله» موقف عمر في هذه المناسبة، ثم أجاب عن قولهم بأنه كان يجب مع الشك أن يستفهم، بأنه «عليه السلام» قد فعل ما يقوم مقام الاستفهام، من التوقف حتى ينكشف الأمر، وإن لم يكن «عليه السلام» شاكاً في أنه «صلى الله عليه وآله» لا يوجب قبيحاً، ولا يأمر بمفسدة. لكنه لما تعلق صورة الأمر بفعل تنفر منه النفوس والطباع، فقد جوز أن لا يكون ذلك القول أمراً، فتلاه بتوقفه.

وذلك منه «عليه السلام» غاية الحكمة، ونهاية

الاحتياط للدين (1).

وقال العيني: «قول علي رضي الله تعالى عنه: ما أنا بالذي أمحاه ليس بمخالفة لأمر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لأنه علم بالقرينة: أن الأمر للإيجاب» (2).

وقال القسطلاني والنووي: «قال العلماء: وهذا الذي فعله علي من باب الأدب المستحب، لأنه لم يفهم من النبي «صلى الله عليه وآله» تحتّم محو على نفسه، ولهذا لم ينكر عليه. ولو حتّم محوه لنفسه لم يجز لعلي تركه ولا أقره النبي «صلى الله عليه وآله» على المخالفة» (3).

رأينا في الرواية:

أما نحن، فلم نجد ما يدعونا إلى الاعتقاد بصحة

---

(1) المصدر السابق ص442 و 443

(2) عمدة القاري ج13 ص275.

(3) المواهب اللدنية ج1 ص128 وشرح النووي على صحيح مسلم ج12 ص135.

هذه الرواية من الأساس.

وكلام السيد المرتضى والنووي، والعيني، والقسطلاني كلام جيد وسليم لو كان للقضية أصل. أما إذا كان ثمة ريب وشك كبير في صحتها، وساقتنا الأدلة إلى اكتشاف ثغرات وتلمس دلالات تشير إلى تحريف خطير فيها، فلا تصل النوبة إلى أجوبة هؤلاء الأعلام، رغم قوتها في نفسها، ووضوحها.

والذي أثار هذا الريب والشك لدينا في صحتها هو الأمور التالية:

أولاً: لقد كذّب علي «عليه السلام» نفسه هذه الدعاوى الباطلة صراحة حيث يقول: «لقد علم المستحفظون من أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله» أني لم أرد على الله، ولا على رسوله ساعة قط. ولقد واسيته بنفسي في المواطن التي تنكص فيها الأبطال، وتتأخر الأقدام، نجدة أكرمني الله بها الخ..» [1].

(1) نهج البلاغة، بشرح عبده ج2 ص196 و 197 وراجع: شرح النهج للمعتزلي ج10 ص179 وغرر الحكم ج2

وقال المعتزلي الشافعي، وهو يشير إلى اعتراضات بعض الصحابة على النبي «صلى الله عليه وآله» في الحديبية: «إن هذا الخبر صحيح لا ريب فيه، والناس كلهم رووه» (1).

ويمكن التأكيد على هذا الالتزام انطلاقاً من قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» في علي «عليه السلام»: «علي مع الحق، والحق مع علي، يدور معه حيث دار» (2).

ص288 (المطبوع مع ترجمة لأنصاري). وعن االأمالي للمفيد. وراجع: مصادر نهج البلاغة ج3 ص74.

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج10 ص180.

(2) راجع: دلائل الصدق ج2 ص303 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج18 ص72 وعبقات الأنوار ج2 ص324 عن السندي في دراسات اللبيب ص233 وكشف الغمة ج2 ص35 وج1 ص141 - 146 والجمل ص81 وتاريخ بغداد ج14 ص321 ومستدرك الحاكم ج3 ص119 و 124 وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) وربيع الأبرار ج1 ص828 و 829 ومجمع الزوائد ج7

وثانياً: إن طاعة علي «عليه السلام» لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، والخضوع المطلق لأوامره ونواهيه، لهو السمة المميزة له عن كل من صحابته «صلى الله عليه وآله»، وعلى «عليه السلام» هو الذي يقول: «أنا عبد من عبيد محمد» (1).

وهو الذي بلغ من تقيده بحدود الأوامر والزواجر: أنه حينما قال له النبي «صلى الله عليه وآله» يوم

ص234 ونزل الأبرار ص56 وفي هامشه عنه، وعن: كنوز الحقائق ص65 وعن كنز العمال ج6 ص157 وملحقات إحقاق الحق ج5 ص77 و 28 و 43 و 623 و 638 وج 16 ص384 و 397 وج4 ص27 عن مصادر كثيرة جداً.

(1) بحار الأنوار ج3 ص283 والتوحيد للصدوق ص174 والاحتجاج ج1 ص496 ويلاحظ: أن علياً «عليه السلام» يقول: أنا عبد من عبيد محمد. ورجل آخر يقول: أنا زميل محمد. راجع: تاريخ الأمم والملوك (ط الاستقامة) ج3 ص291 وراجع: الفائق ج2 ص11 والحياة السياسية للإمام الحسن للمؤلف ص64.

خيبر: «اذهب، ولا تلتفت حتى يفتح الله عليك» مشى هنيهة، ثم قام ولم يلتفت للعزمة، ثم قال:

علام أقاتل الناس؟!

قال النبي «صلى الله عليه وآله»: قاتلهم، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله الخ..» (1).

وثالثاً: قال ابن عباس لعمر عن علي: «إن صاحبنا من قد علمت، والله إنه ما غيّر ولا بدّل ولا أسخط رسول الله «صلى الله عليه وآله» أيام صحبته

---

(1) راجع: أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج2 ص93 والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج15 ص380 وإسناده صحيح ومسند أحمد ج2 ص384 - 385 وصحيح مسلم ج17 ص121 وسنن سعيد بن منصور ج2 ص179 وخصائص أمير المؤمنين للنسائي ص58 وراجع ص59 و 57 وترجمة الإمام علي بن أبي طالب من تاريخ دمشق (بتحقيق المحمودي) ج1 ص159 والغدير ج10 ص202 وج4 ص278 وفضائل الخمسة من الصحاح الستة ج1 ص200 وراجع: مسند الطيالسي ص320 وطبقات ابن سعد ج2 ص110.

له» (1).

ورابعاً: إن أعداء علي «عليه السلام» كثيرون، ومنهم من حاربه بكل ما قدر عليه، فلو أنهم وجدوا في هذه القضية ما يوجب أدنى طعن، أو تحامل عليه لما تركوه، بل كانوا ملأوا الخافقين في التشنيع عليه بأنه «عليه السلام» قد خالف أمر رسول الله، وعصاه. ولم نجد أحداً منهم تفوه ببنت شفة حول الأمر أبداً.

وخامساً: إن مراجعة النصوص تعطينا: أنها غير متفقة في حكايتها لحقيقة ما جرى. بل في بعضها ما يكذب الرواية المذكورة التي تتهم علياً «عليه السلام» بمخالفته أمر رسول الله له بمحو اسمه الشريف.

وملاحظتها بمجموعها تعطينا انطباعاً آخر غير ما توحي به الروايات التي تقدمت في صدر البحث.

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص51 ومنتخب كنز العمال ج5 ص229 (مطبوع مع مسند أحمد) وحياة الصحابة ج3 ص249 عنه وعن الزبير بن بكار في الموفقيات. وقاموس الرجال ج6 ص25.

ويمكن تلخيص القضية على الصورة التالية:

إنه لما طلب النبي «صلى الله عليه وآله» من علي «عليه السلام» أن يكتب كلمة رسول الله، واجهه سهيل بن عمرو بالاعتراض على ذلك. فأثار ذلك حفيظة المسلمين، وضجوا وأمسك بعضهم يد علي «عليه السلام» مانعاً له من الكتابة.

وقد أفاد عدد من هذه النصوص أيضاً: أن سهيلاً حين اعترض على النبي بقوله: لو نعلم أنه رسول الله ما قاتلناه، أمحها.

قال له علي: هو والله رسول الله وإن رغم أنفك لا والله لا أمحوها.

فعلي إنما عارض سهيل عمرو، ورفض طلبه بالمحو. فبادر النبي «صلى الله عليه وآله» إلى الطلب من علي «عليه السلام» أن يضع يده على الكلمة، وذلك من أجل أن يحفظ لعلي «عليه السلام» شخصيته وعنفوانه أمام العدو.

وحتى لو كان «صلى الله عليه وآله» قد طلب من

علي محو اسمه الشريف، فهذا الطلب إنما جاء في صورة احتدام الجدال بين علي وبين سهيل بن عمرو. وهو يفيد في ظروف كهذه ولا سيما بعد أن راقب النبي ما جرى من حدة وجدال وتصلب حول هذا الأمر إلى درجة التهديد بعدم إتمام الصلح ـ إنه يفيد ـ أنه «صلى الله عليه وآله» قد رفع الإلزام بهذا الأمر بهدف أن يمضي الشرط، ويتم الصلح ولم يُرِد أن يوجب محو اسمه ليلزم من ذلك العصيان لأمره الإلزامي.

ومما يدل على أنه لم يكن ثمة ما يوجب الطعن على علي «صلى الله عليه وآله» في هذا الأمر: أن أعدى أعدائه «عليه السلام» يروون هذه القضية ولا يشيرون إلى أي طعن عليه فيها.

ومهما يكن من أمر فإن الروايات لهذه القضية قد جاءت على طوائف نذكرها ـ باستثناء الطائفة التي ذكرناها في مطلع هذا البحث ـ فيما يلي من مطالب.

1ـ النصوص الساكتة:

هناك نصوص ذكرت هذه القضية، ولم تشر إلى

رفض علي «عليه السلام» إطاعة أمر النبي بمحو شئ. وقد روى بعضها أعداء علي «عليه السلام» وشانئوه. وذلك يقرّب أن يكون علي قد رفض طلب سهيل بن عمرو بعد مشادة كلامية حصلت بينهما.

بل إن مروان والمسور بن مخرمة لم يدعهما حقدهما على علي «عليه السلام» أن يذكرا اسمه في روايتهما، فلو كان ثمة ما يأخذانه عليه لم يتركا التصريح باسمه، والتشنيع عليه به.

ونذكر من هذه النصوص:

1 - أن ابن حبان وغيره يذكرون اعتراض سهيل بن عمرو على كتابة البسملة، ثم على كتابة كلمة «رسول الله» ثم يقولون:

«فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتب محمد بن عبد الله، وسهيل بن عمرو.

فكتب: محمد بن عبد الله: هذا ما صالح عليه محمد

بن عبد الله سهيل بن عمرو»[1].

وقريب من ذلك روي عن الإمام الصادق «عليه السلام» أيضاً.

وحسب نص اليعقوبي عن علي: «فقال سهيل: لو علمنا: إنك رسول الله ما قاتلناك.

فمحا رسول الله اسمه بيده، وأمرني فكتبت: من محمد بن عبد الله.

وقال: إن اسمي واسم أبي لا يذهبان بنبوتي»[2].

2 ـ وفي نص الزهري: أنه لما اعترض سهيل

---

(1) الثقات ج1 ص300 و 301 وراجع: الكافي ج8 ص269 عن الإمام الصادق مع بعض إضافات وتغييرات لا تضر. وراجع: بحار الأنوار ج20 ص368 وتفسير نور الثقلين ج5 ص68 وتفسير البرهان ج4 ص194 وراجع: الاكتفاء للكلاعي ج2 ص240 وتاريخ ابن الوردي ج1 ص166 وحياة محمد لهيكل ص374.

(2) تاريخ اليعقوبي ج2 ص189 وراجع:البداية والنهاية ج7 ص277 و 281.

على كتابة الاسم قال «صلى الله عليه وآله»: «اكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو الخ..» (1).

3 ـ وهناك ما قاله ابن عباس للحرورية، حيث «قالوا: لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك، ولكن اكتب اسمك واسم أبيك.

فقال: اللهم إنك تعلم إني رسولك.

ثم أخذ الصحيفة فمحاها بيده، ثم قال: يا علي اكتب: هذا ما صالح عليه الخ..» (2).

---

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج5 ص634 والبداية والنهاية ج4 ص168 وأنساب الأشراف ج1 ص349 و 350 والسيرة النبوية لابن هشام ج3 ص331 و 332 والسيرة النبوية لابن كثير ج3 ص320 و 321 ومستدرك الحاكم ج3 ص153 وتلخيصه للذهبي (مطبوع بهامشه). ومسند أحمد ج1 ص86.

(2) الرياض النضرة المجلد الثاني ص227، وإحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص522 وراجع: مسند أحمد ج1

4 ـ وكذا ما روي عن أنس بن مالك في حكايته لهذه القضية، فإنه أيضاً لم يشر إلى أي تمنع من علي «عليه السلام».

5 ـ وهناك أيضاً رواية مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة ـ وهما من أعداء علي «عليه السلام»، ولذا لم يصرحا باسم علي كاتب الصحيفة ـ فانهما أيضاً لم ينسبا إلى على ما يشير إلى امتناعه عن تلبية طلب النبي «صلى الله عليه وآله» بالمحو. بل لقد أشار إلى أن المسلمين هم الذين عارضوا، فقد قالا: «فقال المسلمون: والله لا نكتبها إلا: بسم الله الرحمان

ص342 وخصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب للنسائي ص148 و 149 وتفسير القرآن العظيم ج4 ص200 عن أحمد وأبي داود ومستدرك الحاكم ج3 ص151 وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) وصححاه على شرط مسلم، وتاريخ اليعقوبي ج2 ص192.

الرحيم» (1).

---

(1) روايتا أنس ومروان والمسور توجدان معاً أو إحداهما، أو بدون تسمية في المصادر التالية: صحيح البخاري ج2 ص79 و 78 والمصنف للصنعاني ج5 ص337 ومسند أحمد ج3 ص268 وج4 ص330 و 325 وجامع البيان ج25 ص63 والدار المنثور ج6 ص77 عنهم وعن عبد بن حميد، والنسائي وأبي داود،وابن المنذر، وصحيح مسلم ج5 ص175 والمواهب اللدنية ج1 ص128 وتاريخ الإسلام للذهبي (المغازي) ص370 و 371 وتفسير القرآن العظيم ج4 ص198 و 200 والبداية والنهاية ج4 ص175 ومختصر تفسير ابن كثير ص351 و 352 والسيرة النبوية لابن كثير ج3 ص333 والسنن الكبرى ج9 ص220 و 227 وتاريخ الخميس ج1 ص21 عن المدارك، وتفسير الخازن ج4 ص156 ودلائل النبوة للبيهقي ج4 ص105 و 146 و 147 والإحسان بتقريب صحيح ابن حبان ج11 ص222 و 223 والجامع لأحكام القرآن ج16 ص277 وبهجة المحافل ج1 ص316. وراجع: زاد المعاد ج2 ص125 ومسند أبي عوانة ص241.

6 ـ ويروي المعتزلي عن علي «عليه السلام»، أنه «صلى الله عليه وآله» قال له: «يا علي، إني لرسول الله، وأنا محمد بن عبد الله، ولن يمحو عني الرسالة كتابي لهم: من محمد بن عبد الله، فاكتبها، وامح ما أراد محوه. أما إن لك مثلها ستعطيها وأنت مضطهد» (1).

7 ـ ويذكر نص آخر: أن سهيل بن عمرو أمسك بيد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقال: لقد ظلمناك إن كنت رسوله، اكتب في قضيتنا ما نعرف.

فقال: اكتب: هذا ما صالح محمد بن عبدالله.

فبينما نحن كذلك، إذ خرج علينا ثلاثون شاباً.. الخ.. (2).

---

(1) شرح نهج البلاغة ج2 ص232 وقريب منه ما في ينابيع المودة ص159.

(2) مسند أحمد ج4 ص86 و 87 ومجمع الزوائد ج6 ص145 وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح. ومختصر تفسير ابن كثير ص347 وتفسير القرآن العظيم ج4

2ـ المسلمون يمنعون علياً من المحو:

وهذه طائفة من النصوص أوردها المؤرخون، والمحدثون الأثبات تورد تفصيل هذه القضية، بصورة لا تدع مجالاً للشك في أن علياً «عليه السلام»، كان يمتثل ما يأمره به النبي «صلى الله عليه وآله»، ولم يبد أي اعتراض على الإطلاق. والمسلمون هم الذين كانوا يعترضون. ويأخذون بيد علي «عليه السلام»، ويمنعونه من الكتابة.

ونذكر من هذه النصوص ما يلي:

ألف: يقول الواقدي: «فأمر النبي «صلى الله عليه وآله» علياً يكتب. فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتب بسم الله الرحمان الرحيم.

فقال سهيل: لا أعرف الرحمان. اكتب كما نكتب: باسمك اللهم.

ص192 وتفسير المراغي ج9 ص107 والدر المنثور ج6 ص78 عن أحمد، والنسائي، والحاكم وصححه، وابن جرير، وأبي نعيم في الدلائل، وابن مردويه.

فضاق المسلمون من ذلك، فقالوا: هو الرحمان. وقالوا: لا تكتب إلا الرحمان.

قال سهيل: إذاً لا أقاضيه على شيء.

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتب باسمك اللهم، هذا ما اصطلح عليه رسول الله.

فقال سهيل: لو أعلم أنك رسول الله ما خالفتك، واتبعتك. أفترغب عن اسمك، واسم أبيك: محمد بن عبد الله؟!

فضج المسلمون منها ضجة هي أشد من الأولى، حتى ارتفعت الأصوات. وقام من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقولون: لا نكتب إلا محمد رسول الله.

فحدثني ابن أبي سبرة، عن إسحاق بن عبد الله، عن أبي فروة، عن واقد بن عمرو، قال: حدثني من نظر إلى أسيد بن حضير، وسعد بن عبادة أخذا بيد الكاتب فأمساكاها، وقالا: لا نكتب إلا محمد رسول الله، وإلا فالسيف بيننا، علام نعطي هذه الدنية في ديننا؟!

فجعل رسول الله «صلى الله عليه وآله» يخفضهم، ويومئ بيده إليهم: اسكتوا. وجعل حويطب يتعجب مما يصنعون، ويقبل على مكرز بن حفص ويقول: ما رأيت قوماً أحوط لدينهم من هؤلاء القوم!!.

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتب باسمك اللهم. فنزلت هذه الآية في سهيل، حين أبى أن يقربا الرحمان: **{قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}**.

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أنا محمد بن عبد الله، فاكتب.

فكتب باسمك اللهم، هذا ما اصطلح عليه محمد بن عبدالله، وسهيل بن عمرو. الخ.. (1).

(1) المغازي للواقدي ج2 ص610 و 611 وراجع: سبل الهدى والرشاد ج5 ص54 وإمتاع الإسماع ج1 ص296 وغاية البيان في تفسير القرآن ج6 ص58 و 59 وراجع: السيرة النبوية والآثار المحمدية، لزيني دحلان ج2 ص43.

ب: وقال البعض، بعد ذكره لاعتراض سهيل على كتابة البسملة، وكتابة: رسول الله:

قال «عليه السلام» لعلي: اكتب ما يريدون.

فهمّ المؤمنين أن يأبوا ذلك، ويبطشوا بهم، فأنزل الله السكينة عليهم، فتوقروا، وحلموا. مع أن أصل الصلح لم يكن عندهم بمحل من القبول أول الأمر [(1)].

ج: قال المؤرخ الثبت ابن واضح اليعقوبي: «تنازعوا بالكتاب لما كتب: «بسم الله الرحمن الرحيم: من محمد رسول الله» حتى كادوا أن يخرجوا إلى الحرب.

وقال سهيل بن عمرو: لو علمنا أنك رسول الله ما قاتلناك.

وقال المسلمون: لا تمحها.

فأمر رسول الله أن يكفوا، وأمر علياً فكتب: باسمك

---

(1) روح المعاني ج9 ص50 والكشاف للزمخشري ج3 ص542.

اللهم، من محمد بن عبد الله.

وقال: اسمي واسم أبي لا يذهبان بنبوتي»[(1)].

د: وفي رواية مروان بن الحكم والمِسور بن مخرمة: أن المسلمين هم الذين رفضوا كتابة باسمك اللهم[(2)].

هـ: وعن عمر بن الخطاب: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان يكتب بينه وبين أهل مكة فقال: اكتب: بسم الله الرحمان الرحيم.

فقالوا: لو نرى ذلك صدقنا. ولكن اكتب كما كنت تكتب: باسمك اللهم.

قال: فرضي رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأبيت، حتى قال: يا عمر، تراني قد رضيت، وتأبى؟!

قال: فرضيت.

قال الهيثمي: قلت: حديث عمر في الصحيح بغير

(1) تاريخ اليعقوبي ج2 ص54.

(2) ستأتي مصادر هذه الرواية إن شاء الله تعالى.

هذا السياق رواه البزار ورجاله رجال الصحيح [(1)].

3. بين علي عليه السلام وسهيل بن عمرو:

وقد صرحت بعض النصوص بأن علياً «عليه السلام» إنما رفض طلب سهيل بن عمرو بالمحو وكانت بينهما مشادة كلامية انتهت بمبادرة رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلى محو اسمه الشريف. وذلك من أجل حفظ موقع علي «عليه السلام» أمام ذلك العدو اللجوج، ولكي يبر قسمه.

فقد روى النسائي عن علي «عليه السلام» أنه قال: «قالوا: لو نعلم أنه رسول الله ما قاتلناه. أمحها.

قلت: هو والله رسول، وإن رغم أنفك. ولا والله، لا أمحوها.

فقال لي رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أرنيه. فأريته، فمحاها وقال: أما إن لك مثلها. وستأتيها وأنت

---

(1) مجمع الزوائد ج6 ص146 عن البزار.

مضطر» [1].

ومما يؤيد أن المشادة بين سهيل بن عمرو وعلي، النصوص الآتية:

1 ـ ما روي عن علي «عليه السلام» أنه قال: «قال لي رسول الله «صلى الله عليه وآله»: يا علي، إني لرسول الله، وإني لمحمد بن عبد الله، ولن يمحو عني الرسالة كتابي إليهم: من محمد بن عبد الله، فاكتب: محمد بن عبد الله. فراجعني المشركون في هذا» [2].

2 ـ ويقول نص آخر عنه «عليه السلام»: «فقال سهيل بن عمرو: امح رسول الله، فإنا لا نقر لك بذلك ولا نشهد لك به، اكتب اسمك واسم أبيك.

فامتنعت من محوه، فقال النبي «صلى الله عليه

---

(1) خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للنسائي ص149، وإحقاق الحق (قسم الملحقات) ج8 ص419 عنه.
(2) صفين،للمنقري ص508.

وآله»: أمح يا علي وستدعى لمثلها فتجيب وأنت على مضض» (1).

فعلي «عليه السلام» إذن، إنما امتنع عن إجابة طلب سهيل بالمحو، ولم يمتنع عن امتثال أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله».

3 ـ وعن علي «عليه السلام»: أنه قال لسهيل بن عمرو: بل رسول الله وأنفك راغم.

فقال لي رسول الله: اكتب ما أراد، وستعطى يا علي بعدي مثلها.

فلما كتبت الصلح بيني وبين أهل الشام الخ.. (2).

4 ـ وفي نص آخر، قال علي: «فغضبت، فقلت: بلى ـ والله ـ إنه لرسول الله، وإن رغم أنفك. فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: اكتب ما يأمرك إن

---

(1) الأمالي، للطوسي ج1 ص190 و 191 وبحار الأنوار ج33 ص316.
(2) الخرايج والجرايح ج1 ص116 وبحار الأنوار ج20 ص357 عنه.

لك مثلها ستعطيها، وأنت مضطهد»(1).

5 ـ وأوضح من ذلك وأصرح تلك الرواية التي تقول: إنه لما طلب سهيل بن عمرو محو «بسم الله الرحمان الرحيم». قال النبي «صلى الله عليه وآله» لعلي: أمح ما كتبت.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: لولا طاعتك لما محوتها.

فمحاها. وكتب: باسمك اللهم.

فقال له النبي «صلى الله عليه وآله»: اكتب: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله «صلى الله عليه وآله» سهيل بن عمرو.

فقال سهيل: لو أجبتك في الكتاب الذي بيننا وبينك إلى هذا لأقررت بالنبوة، أمح هذا، واكتب اسمك.

فقال علي: والله، أنه لرسول الله على رغم أنفك.

فقال سهيل: اكتب اسمه يمضي الشرط.

---

(1) صفين، للمنقري ص509.

فقال علي: ويلك يا سهيل، كف عن عنادك.

فقال «عليه السلام»: امحها يا علي.

فقال: إن يدي لا تنطلق بمحو اسمك من النبوة.

فقال: فضع يدي عليها. فمحاها «صلى الله عليه وآله». وقال لأمير المؤمنين: إنك ستدعى إلى مثلها فتجيب على مضض. وتمم الكتاب [1].

توضيح وتصحيح:

فهذه الرواية إذن تعطينا صورة واضحة عن الجدال الذي احتدم بين علي أمير المؤمنين «عليه السلام» وبين سهيل بن عمرو، وهي صريحة في أنه «عليه السلام» لم يستجب لطلب سهيل بمحو اسم النبي «صلى الله عليه وآله» من النبوة [2]. كما أنه لم

(1) كشف الغمة، للاربلي ج1 ص210 والارشاد للمفيد ج1 ص120 وأعلام الورى ص97 وبحار الأنوار ج20 ص359 و 363 وذكره ص357 مختصراً عن الخرائج أيضاً.

(2) لقد ورد هذا التعبير في العديد من المصادر، فراجع على

يستجب لطلبه بمحو البسملة حتى طلب منه النبي «صلى الله عليه وآله» ذلك، فمحاها طاعة لرسول الله «صلى الله عليه وآله» لا استجابة لسهيل.

ومن الواضح: أنه «عليه السلام» لم يكن ليطيع النبي «صلى الله عليه وآله» في محو البسملة، ثم يعصيه في محو وصف الرسالة عن اسمه الشريف، لأن الطاعة التي دعته لمحو تلك، لا بد أن تدعوه لمحو هذه أيضاً.

كما أنه لم يكن ليتوهم «عليه السلام»: أن محو وصف الرسالة من الوثيقة معناه محوه «صلى الله عليه وآله» من الرسالة حقيقة وواقعاً. ولأجل ذلك.

ولأجل أن أعداء علي «عليه السلام» لم يجدوا أي مجال لتوجيه أي نقد أو لوم له في قصة الحديبية، ولأجل سائر الدلائل والشواهد، فإننا لا نجد حرجاً في

سبيل المثال مجمع البيان ج9 ص118 وحبيب السير ج1 ص372 وبحار الأنوار ج20 ص333 وتفسير الميزان ج18 ص267.

الأخذ بالرواية التي تذكر: أنه «عليه السلام» قد امتثل أمر النبي بمحو اسمه الشريف. ورفض هذه الفقرة من هذه الرواية. واعتبارها من اختراعات رواة السوء.

وإذا أردنا أن نُصرّ على قبول هذه الفقرة برغم ذلك كله فلا بد أن نقول:

إن أمر النبي «صلى الله عليه وآله» له بالمحو لم يكن على سبيل الإلزام والإيجاب، بل أريد منه إباحة ذلك له إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، ثم بادر «صلى الله عليه وآله» لرفع الحرج الذي نشأ عن المشادّة الكلامية بين علي وبين عدوه، فطلب «صلى الله عليه وآله» منه أن يضع يده عليها ليمحوها، ولا يكلف علياً «عليه السلام» بذلك، لكي لا يكسره أمام عدوه اللجوج.

ضع يدي عليها:

وإذا كنا قد أكدنا: عدم صحة ما يقال: من عدم طاعة علي لرسول الله، فإننا نقول: ربما هؤلاء الناس!! قد استعاروا قضية حصلت لآخرين، ليمنحوها لأمير المؤمنين «عليه السلام» على هذا النحو، بهدف

إثارة التساؤلات حول مدى انقياده «عليه السلام» لرسول الله «صلى الله عليه وآله» وسلم، فقد روي: أن تميم بن جراشة قدم على النبي «صلى الله عليه وآله» في وفد ثقيف فاسلموا، وسألوه أن يكتب كتاباً فيه شروط.

فقال: اكتبوا ما بدا لكم، ثم ايتوني به. فأتوا علياً «عليه السلام» ليكتب لهم.

قال تميم: فسألناه في كتابه: أن يحل لنا الربا والزنى. فأبى علي رضي الله عنه أن يكتب لنا. فسألناه خالد بن سعيد بن العاص. فقال له علي: تدري ما تكتب.

قال: اكتب ما قالوا: ورسول الله «صلى الله عليه وآله» أولى بأمره.

فذهبنا بالكتاب إلى لسول الله «صلى الله عليه وآله».

فقال للقارئ: إقرء.

فلما انتهى إلى الربا قال: ضع يدي عليها في

الكتاب.

فوضع يده فقال: **(أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا)** (1) الآية، ثم محاها. وألقيت علينا السكينة فما راجعناه. فلما بلغ الزنا وضع يده عليها، وقال: **(وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً)** (2) الآية. ثم محاه.

وأمر بكتابنا أن ينسخ لنا، أخرجه أبو موسى (3).

مفارقة، ولا أعجب منها:

والمفارقة التي تثير المزيد من التعجُّب والاستغراب هي: إننا في حين نجد البعض يحاول انطلاقاً من دواعي الهوى والعصبية أن يسجل على أمير المؤمنين «عليه السلام»، تهمة المخالفة لأمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» وسلم في كتابته

---

(1) الآية 278 من سورة البقرة.

(2) الآية 32 من سورة الإسراء.

(3) أسد الغابة ج1 ص216.

لوثيقة الصلح.

نجد البعض الآخر: يحاول ليس فقط تجاهل وجوده، ويستبعد ذكر اسمه، كما عن مروان والمسور بن مخرمة وغيرهما ـ كما يظهر بالمراجعة لعدد من المصادر ـ بل هو يزيد على ذلك حتى يصل به الأمر إلى درجة إنكار أن يكون علي هو كاتب الوثيقة أصلاً.

فقد روى عبد الرازق، عن ابن عباس، قال: كاتب الكتاب يوم الحديبية علي بن أبي طالب، ثم قال:

أخبرنا معمر، قال: سألت عنه الزهري، فضحك، وقال: هو علي بن أبي طالب، ولو سألت عنه هؤلاء قالوا: عثمان. يعني بني أمية (1).

«وأخرج عمر بن شبة، من طريق عمرو بن سهيل بن عمرو، عن أبيه: الكتاب عندنا كاتبه محمد بن مسلمة. انتهى.

ويجمع بأن أصل كتاب الصلح بخط علي كما هو

---

(1) المصنف للصنعاني ج5 ص343.

في الصحيح. ونسخ مثله محمد بن مسلمة لسهيل بن عمرو»(1).

وأخرج ابن شبة من طريق: أن اسم الكتاب: محمد بن مسلمة(2).

ولعل اسم علي لو لم يرد في الصحيح لكان لهؤلاء موقف آخر، وتحمس لجهة أخرى!!

السر المكنون:

وبعدما تقدم نقول: إن اتهام علي بأنه قد خالف أمر رسول الله إنما حصل ـ فيما يظهر ـ بعد عشرات السنين من قضية الحديبية، بل لعله قد حصل في وقت متأخر من الحكم الأموي. أي بعد وفاة مروان بن الحكم، والمسور بن مخرمة، وأنس، وغيرهم.

وذلك لما تقدم من أن هؤلاء وغيرهم قد رووا هذه

(1) فتح الباري ج5 ص252 والسيرة النبوية لدحلان ج2 ص43 لكن فيه: أن النسخة الأصلية أعطيت لسهيل.

(2) المصدران السابقان.

القضية بصورة سليمة وقويمة أي من دون إشارة إلى تلك المخالفة المزعومة. رغم أن فيهم الحاقدين على علي، إلى درجة أنهم لا يطيقون حتى ذكر اسمه في هذه القضية بالذات.

ونستطيع أن نقول: إن تزوير الحقيقة في قضية كتابة الصلح قد جاء لعدة أسباب:

الأولى: الحفاظ على ماء وجه معاوية وحزبه الذين أصروا على محو كلمة «أمير المؤمنين» في قضية التحكيم بعد حرب صفين، الأمر الذي صدّق نبوءة رسول الله «صلى الله عليه وآله» حينما قال لعلي: لك مثلها ستعطيها، وأنت مضطهد، أو مظطر.

الثاني: إنكار فضيلة لأمير المؤمنين «عليه السلام» ظهرت من خلال نبوءة رسول الله «صلى الله عليه وآله» بما سيحصل له من بعده، حسبما تقدم.

الثالث: النيل من علي «عليه السلام»، واتهامه بأمر شنيع وخطير.

الرابع: أنه لا بد أن لا يبقى أحد من الصحابة إلا

ويعترض على رسول الله، في أمر الصلح، ليبقى أبو بكر وحده هو الموافق، ليتبين علو مقامه، وليظهر فضله على من سواه. حتى إنه ليصبح شريك النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» في الإطلاع على الغيب، وهو حقيق بذلك.

قال دحلان: «ولم يكن أحد في القوم راضياً بجميع ما يرضى به النبي «صلى الله عليه وآله» غير أبي بكر الصديق (رض). وبهذا يتبين علو مقامه. ويمكن أن الله كشف لقلبه، وأطلعه على بعض تلك الأسرار، التي ترتبت على ذلك الصلح، كما اطلع على ذلك النبي «صلى الله عليه وآله»، فإنه حقيق بذلك (رض). كيف وقد قال النبي «صلى الله عليه وآله»: والله، ما صب الله في قلبي شيئاً إلا وصببته في قلب أبي بكر» [1].

وإذا عرف السبب بطل العجب!!

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.

---

(1) السيرة النبوية لدحلان ج2 ج43.

19 /1417/3 هـ ق.

جعفر مرتضى العاملي